التقرير السنوي لمصرف لبنان للعام ٢٠٢٣

التقرير السنوي لمصرف لبنان للعام ٢٠٢٣

قائمة المحتويات:

القسم الأول: الوضع الاقتصادي العام ٢
القسم الثاني: الإطار التنفيذي للسياسة النقدية - الأهداف والأدوات والآليات ٦
القسم الثالث: الإطار التنظيمي للسياسة النقدية ١٠
القسم الرابع: إصدار النقد ١٨
القسم الخامس: قائمة المركز المالي ١٩

القسم الأول: الوضع الاقتصادي العام

تزايدت المخاوف في **المشهد الاقتصادي العالمي** بشأن التشرذم الاقتصادي والمالي العالمي في السنوات الأخيرة وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية. أما مظاهر هذا التشرذم، فقد انعكست من خلال تراجع التجارة العالمية في السنوات الأخيرة بعد أن فرضت الدول الكبرى قيود جديدة على تبادل السلع والخدمات، وتزايد القيود المفروضة على تدفقات رأس المال عبر الحدود وارتفاع كلفتها بما

في ذلك التدفقات المصرفية والديون والتحويلات المالية، والآثار السلبية على الاستقرار المالي الكلي. وتتمثّل هذه القيود بإعادة تخصيص المحافظ الاستثمارية وخطوط الائتمان بعيداً عن البلدان المتعارضة من الناحية الجيوسياسية، ممّا قد يؤدي إلى انعكاس حاد في تدفقات رأس المال، وانخفاض أسعار الأصول، وتراجع تنويع المخاطر، والتعرض للصدمات المحلية والخارجية المعاكسة لا سيما في البلدان النامية. إلى ذلك يمكن أن تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى زيادة مخاطر الأمن السيبراني، وتقسيم أسواق السلع الأساسية على أسسٍ جيوسياسية مما يرفع من صعوبة التعاون من أجل التصدي لتغيّر المناخ ومعالجة مشاكل الديون الخارجية.

إلا أن الاقتصاد العالمي شهد خلال العام ٢٠٢٣ تراجعاً لاحتمالات الهبوط العنيف فضلاً عن توازن المخاطر على النمو العالمي إلى حدٍّ كبير، في ظل النمو المطّرد وتباطؤ معدل التضخم من مستوى ذروته التي بلغها في منتصف العام ٢٠٢٢، مخالفاً بذلك التحذيرات من حدوث ركود تضخمي عالمي. في هذا السياق، حقّق الاقتصاد العالمي خلال العام ٢٠٢٣ نمواً بنسبةٍ قدرها ٣,٢ بالمئة مقارنةً بـ ٣,٤ بالمئة للعام ٢٠٢٢. كما انخفض معدل التضخم الكلي العالمي خلال العام ٢٠٢٣ مسجّلاً ٦,٨ بالمئة، مقارنةً بـ ٨,٧ بالمئة للعام ٢٠٢٢. ويأتي هذا التطور بسبب الصلابة التي أبداها الاقتصاد العالمي في مسار التعافي من آثار جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية وأزمة تكلفة المعيشة. وقد انعكست هذه الصلابة بشكلٍ خاص في الاقتصاد الأميركي والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث ساهم الإنفاق الحكومي والخاص والتوسع على جانب العرض وبدء زوال صدمات الأسعار النسبية في هذا الانتعاش، إضافةً إلى الدعم من المالية العامة في الصين. غير أن الاقتصادات المنخفضة الدخل ما زالت تشهد خسائر كبيرة في الناتج مقارنة بمساراتها قبل الجائحة بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض.

على صعيد السياسة النقدية العالمية، استمرّت المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة في مكافحة ارتفاع التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة الأساسية الإسمية. وقد سجّل هذا الارتفاع مستوى أعلى لدى الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة ب ٥,٤ نقاط خلال العام ٢٠٢٣، مقارنة بالبنك المركزي الأوروبي (٤,٥ نقاط) والمصرف المركزي الصيني (٣,٥ نقطة). وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف القروض العقارية وإعادة تمويل الشركات، وتقليص الائتمان المتاح، وإضعاف الاستثمارات في قطاعي الأعمال والإسكان. ولكن مع تراجع التضخم، ساهمت توقعات السوق بانخفاض أسعار الفائدة الأساسية المستقبلية في خفض أسعار الفائدة الأطول أجلاً وارتفاع الأسعار في أسواق الأسهم. إلا أن تكاليف الاقتراض الطويل الأجل لا زالت مرتفعة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وهو ما يرجع في جانب منه إلى استمرار الارتفاع في الدين الحكومي. إلى ذلك، اتسمت قرارات المصارف المركزية بشأن أسعار الفائدة الأساسية بمزيدٍ من عدم التزامن، حيث أخذت أسعار الفائدة تتراجع بدءاً من النصف الثاني من العام ٢٠٢٣ في بعض البلدان التي شهدت هبوطاً في التضخم. وقام البنك المركزي الصيني بتيسير السياسة النقدية، حيث كان التضخم قريبا من الصفر، وظلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في اليابان قريبة من الصفر.

في ما يتعلّق بالسياسات المالية العامة، قامت الحكومات في الاقتصادات المتقدمة بتيسير سياسة المالية العامة في العام ٢٠٢٣، وذلك في الولايات المتحدة بوجهٍ خاص أكثر منه في منطقة اليورو. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ظلّ موقف المالية العامة محايداً في المتوسط، في حين هبط الناتج إلى مستويات دون تلك التي كانت سائدة قبل الجائحة. وفي البلدان المنخفضة الدخل، نجد أ ن أزمات السيولة وارتفاع تكاليف الفائدة إلى مزاحمة الاستثمارات الضرورية وعرقلة تعويض خسائر الناتج. لذلك، فإن أسعار الفائدة المرتفعة التي تهدف إلى مكافحة التضخم وتوقعات سحب الدعم من المالية العامة وسط ارتفاع الديون من المتوقع أن تؤثر سلباً على النمو في العام ٢٠٢٤.

لقد ارتفعت القيمة الإسمية لإجمالي الدين العالمي خلال العام ٢٠٢٣ بنحو ١٥ ترليون دولار أميركي، ليصل المجموع إلى مستوى قياسي جديد قدره ٣١٣ ترليون دولار في نهاية العام. بموازاة ذلك، انخفضت نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي العالمي للعام ٢٠٢٣ للسنة الثالثة على التوالي بنحو نقطتين مئويتين إلى ما يقارب ٣٣٠ بالمئة مدفوعة إلى حد كبير بالأسواق الناضجة. هذا وبلغت ديون الأسواق الناشئة رقماً قياسياً جديداً مقداره ١٠٥ ترليون دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢٣، بنسبة دين إلى الناتج الإجمالي مقدارها ٢٥٥ بالمئة، مع بقاء عجز الموازنات المالية أعلى بكثير من مستويات ما قبل الوباء. في حين لا يزال عبء الدين العام الخارجي للعديد من البلدان النامية ثقيلاً بسبب الارتفاع النسبي لمعدلات الفوائد بهدف احتواء التضخم، وتباطؤ النمو، وانخفاض قيمة العملات.

في ما خصّ التدفقات الرأسمالية، شهد النصف الأول من العام ٢٠٢٣ تدفقات داخلة قوية، حيث سجّلت اقتصادات الدول الناشئة حاصلاً إجمالياً صافياً للتدفقات المالية للمحافظ المالية في الفترة الممتدة من كانون الثاني إلى تموز ٢٠٢٣ قيمته حوالي ١٧٣ مليار دولار أميركي، واستحوذت الصين على حصة كبيرة منها. في حين عاد وتراجع إجمالي التدفقات مسجّلاً حاصلاً إجمالياً صافياً قيمته حوالي ٤٠ مليار دولار أميركي خلال الأشهر المتبقية من العام. ويقدّر صافي تدفقات ديون المحافظ المالية في الأسواق الناشئة خلال العام ٢٠٢٣ بحوالي ١٦٤ مليار دولار أميركي، بينما يقدّر صافي تدفقات الأسهم بحوالي ٤٩ مليار دولار أميركي.

تتركّز الأولويات في عملية صنع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق التوازن ما بين خفض التضخم وتحقيق النمو المستدام. وبالرغم من التوقعات ببلوغ المرحلة الأخيرة من دورة التضخم الحالية، تستمر بعض التحديات المزمنة على مستوى السياسات. فالتضخم الأساسي قد يتحول بسهولة إلى وضعٍ مزمن إذا لم يتم وضع الآليات المتوازنة الكفيلة بلجم التضخم في إطار السياستين المالية والنقدية عبر تجنب التيسير المبكر للسياسة النقدية، بالتزامن مع الحد من عوامل الركود السائد وخسائر الناتج الضخمة لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من خلال إيلاء الأولوية للإصلاحات الداعمة لجانب العرض وتقليص الطلب الكلي، بالإضافة إلى استخدام أدوات الاستقرار المالي وتدابير سياسة السلامة الاحترازية الكلية على نحو استباقي للتصدي للمخاطر الناشئة. وهنا لا بدّ من التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة لتعزيز مصداقية استراتيجيات خفض التضخم. وفي ظلّ تشكّل القيود على حيّز الميزانية اللازم للاستثمارات في العديد من الدول، لا سيما

في البلدان الأقل دخلا والمتوسطة الدخل التي تواجه أعباءً في المديونية، ينبغي التحرّك الفوري على مستوى السياسات بالتنسيق بين دول العالم للتخفيف من الآثار السلبية لتغيّر المناخ والتشرذم الجغرافي-الاقتصادي وحماية الفئات الأكثر ضعفاً.

على **الصعيد المحلي**، نتيجةً لعددٍ من التراكمات الداخلية والخارجية التي سبّبتها الاضطرابات الإقليمية منذ العام ٢٠١١ من جهة، وبشكلٍ خاص ما يتعلّق منها بتداعيات الأزمة السورية ومخاطرها وما سبّبته من أعباء النزوح، وتداعيات أزمة كورونا من جهة ثانية، والصعوبات التي تعتري المالية العامة من حيث العجز في الموازنة وتفاقم الدين العام وخدمته من جهة ثالثة، وأزمة الركود التضخمي العالمية التي أعقبت الحرب الروسية-الأوكرانية من جهة رابعة، يواجه الاقتصاد اللبناني للسنة الرابعة على التوالي ظروفاً ضاغطة تتعلّق بالأزمة المتعدّدة الأبعاد التي يمرّ بها. وتتمثّل هذه الأزمة المستجدة بالعامل المالي-النقدي التضخمي المحلّي والخلل في ميزان المدفوعات والنقص في السيولة، والعامل المتعلّق بأزمة الطاقة المحلّية من محروقات وكهرباء وآثارها الاقتصادية العامة، والعامل المرتبط بالاضطرابات العالمية في سلاسل الإمداد والاختلالات في أسواق الطاقة والغذاء.

وتقدّر الأرقام الرسمية اللبنانية عدد النازحين السوريين في لبنان بنحو مليونين أي حوالي ٤٠ بالمئة من السكان اللبنانيين، مما يجعل لبنان مركزاً لأكبر عدد من اللاجئين/النازحين بالنسبة للفرد في العالم. وقد أدى هذا الواقع إلى إجهاد الخدمات العامة والبنية التحتية وسوق العمل والظروف البيئية. وما زاد الأزمة الاقتصادية تفاقماً هو واقع الاقتصاد اللبناني الذي يعتمد بشكلٍ كبير على الواردات مما يجعله شديد التأثر بصدمات الأسعار. بالتالي، انعكس كل هذا الواقع في ما سجّلته المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجالات التجارة الخارجية والسياحة والاستثمار والاستهلاك والإنفاق الحكومي من تراجعٍ حاد منذ نهاية العام ٢٠١٩، بالتزامن مع ارتفاع غير مسبوق في الأسعار.

لقد سجّل الاقتصاد الكلي في لبنان نمواً حقيقياً خلال العام ٢٠٢٣ بنسبة ٠,٥ بالمئة، ممّا أوصل الناتج المحلّي الإجمالي إلى مستوى يقدّر بـ /٩٠٠ ٧٥٠ ١/ مليار ليرة لبنانية[١] حسب تقديرات مصرف لبنان. أما معدل التضخم السنوي فقد بلغ ٢٢١,٣ بالمئة مقارنةً بـ ١٧١,٢ بالمئة للعام ٢٠٢٢. إلى ذلك، سجّل ميزان المدفوعات (تغيّر صافي الموجودات الخارجية للقطاع المالي) فائضاً بمقدار ٢,٢ مليار دولار أميركي خلال العام ٢٠٢٣، مقارنةً بعجزٍ مقداره ٣,٢ مليار دولار أميركي خلال العام ٢٠٢٢[٢]. وبلغ عجز الميزان التجاري حوالي ١٤,٥ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٢٣، ما نسبته ١٧,١ بالمئة (نسبة الصادرات للواردات)، مقارنة بحوالي ١٥,٦ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٢٢، مسجّلاً انخفاضاً بنسبة ٧,١ بالمئة مقارنةً مقارنةً بارتفاعٍ بنسبة ٥٩,٥ بالمئة في العام السابق. وقد نتج هذا التطور عن انخفاض الواردات بنسبة ٨ بالمئة وانخفاض الصادرات بنسبة ١٤,٢ بالمئة

[١] تمّ احتساب الناتج المحلّي الإجمالي على أساس سعر الصرف الرسمي الجديد (١٥٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد).
[٢] تمّ احتساب ميزان المدفوعات على أساس سعر الصرف الرسمي الجديد (١٥٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد).

خلال العام ٢٠٢٣ لتبلغا حوالي ١٧,٥ مليار دولار أميركي وحوالي ٣ مليارات دولار أميركي على التوالي. أما تحويلات المغتربين إلى لبنان فقد سجّلت ٦,٦ مليار دولار أميركي خلال العام ٢٠٢٣.

على المستوى النقدي، انعكست الأزمة المالية والاقتصادية انخفاضاً حاداً في قيمة العملة المحلية، حيث بلغ سـعر الصرف في السوق الموازي /٥٥٠ ٨٩/ ليرة لبنانية مقابل الدولار الأميركي في كانون الأول ٢٠٢٣، بما يشكّل خسارة ٥٣ بالمئة خلال العام ٢٠٢٣. وفي إطار سعيه لتوحيد الأسعار المتعددة للصرف، اعتمد مصرف لبنان بالتعـاون مع الحكـومة سعر صرف رسمي جديد قيمته /٠٠٠ ١٥/ ليرة لبنانية مقابل الدولار الأميركي ابتداءً من الأول من شهر شباط ٢٠٢٣. وتمّ تطبيق هذا السعر الجديد في جميع المعاملات المصرفية، بما في ذلك عمليات السحب من الحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية في إطار تعميمي مصرف لبنان ١٥١ و١٦١، بدلاً من الأسعار المعتمدة سابقاً أي /٠٠٠ ٨/ ليرة لبنانية و/٠٠٠ ١٢/ ليرة لبنانية على التوالي. وقد تراجعت أصول مصرف لبنان بالعملات الأجنبية (باستثناء الذهب) بنسبة طفيفة مقدارها ٤,٢ بالمئة من ١٥,٢ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ إلى ١٤,٦ مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مقارنةً بـ ٣٨ مليار دولار أميركي قبل اندلاع الأزمة. أما احتياطي الذهب، فقد بلغت قيمته حوالي ١٩,٢ مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢٣. وقد استمرّت المصارف في تطبيق ضوابط صارمة على رأس المال بسبب افتقارها للعملات الأجنبية الكافية لسداد أموال المودعين. كما تمّ تنفيذ معظم المعاملات التجارية نقداً وليس عن طريق الشيكات أو التحويلات المصرفية أو بطاقات الائتمان، علماً أن مصرف لبنان اتخذ إجراءات للحد من ظواهر الاقتصاد النقدي.

على صعيد الدين العام، لم يتم نشر أرقام من قبل وزارة المالية حول الدين العام عن العام ٢٠٢٣.

في مقابل هذا المشهد الاقتصادي والمالي المتعثّر، سعى مصرف لبنان إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتمكين الاقتصاد اللبناني من الصمود. في سبيل ذلك، عمل المركزي للحفاظ على التوازن ما بين حماية استقرار النظام المالي بأكمله من المخاطر النظامية من خلال سياسته التنظيمية في التحوّط الكلي من ناحية، وتقليص الآثار السلبية على الإنتاج والاستقرار النقدي واستقرار الأسعار من ناحية أخرى.

القسم الثاني: الإطار التنفيذي للسياسة النقدية - الأهداف والأدوات والآليات

في الإطار التنفيذي للسياسة النقدية، سعى مصرف لبنان إلى تحقيق **الأهداف** التالية: تخفيف أعباء الصدمات المتتالية على الشركات والأفراد من خلال الحفاظ على السعر الرسمي لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي، وحماية أموال المودعين في المصارف اللبنانية، وتأمين استقرار القطاعين المالي والمصرفي من خلال تعزيز أوضاع المصارف من حيث توفير السيولة ومتطلبات رأس المال،

وتطوير الأسواق المالية وتعزيز أنظمة الدفع وعمليات تحويل الأموال وإدارة السيولة والحد من التضخم والمساهمة في إدارة الدين العام.

في هذا السياق، استمرّ تراجع **القطاع المصرفي**[٣] في ظلّ الضغوط التي أعاقت مساره العام وتقدّمه، مما انعكس سلباً في العديد من المؤشّرات. إذ انخفض إجمـــالي موجودات المصـــارف إلى نحو /٧٤٠ ٧٢٨ ١/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢٣ (ما يوازي حوالي ١١٥ مليار دولار أميركي)، مقابل /٨٥٣ ٢٥٤/ مليار ليرة لبنانية (ما يوازي ١٦٩ مليار دولار أميركي) في نهاية العام ٢٠٢٢، وهو ما يمثّل تدنّياً في إجمالي النشاط المصرفي بنسبة ٣٢ بالمئة من حيث الودائع والتسليفات، مقارنةً بتراجع نسبته ٣,٤ بالمئة في العام ٢٠٢٢. في هذا المجال، تقلّصت ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم لدى القطاع المصرفي بنســبة ٢٤,٥ بالمئة سنوياً مقارنةً بتراجع نسبته ٣,٢ بالمئة في العام ٢٠٢٢، لتبــلغ حوالي /٤٥٠ ٤١٣ ١/ مليار ليرة لبنانية (ما يوازي حوالي ٩٤ مليار دولار أميركي) في نهاية العام ٢٠٢٣. في موازاة ذلك، سجل النشاط الإقراضي للقطاع الخاص تراجعاً سنوياً بنحو ٥٩,٢ بالمئة في العام ٢٠٢٣ مقارنةً بـ ٢٧,٧ بالمئة في العام ٢٠٢٢، مع بلوغ التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص (غير المالي) حوالي /٠٣٣ ١٢٢/ مليار ليرة لبنانية (ما يوازي حوالي ٨,١ مليار دولار أميركي) في نهاية العام ٢٠٢٣ مقارنةً بـحوالي /٩٦٤ ٢٩/ مليار ليرة لبنانية (ما يوازي حوالي ٢٠ مليار دولار أميركي) في العام ٢٠٢٢، مقابل ٣ مليارات دولار أميركي إلى القطاع العام. هذا وشكّلت التسليفات إلى القطاع الخاص نسبة ٨,٣ بالمئة من إجمالي الودائع في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مقارنةً بـ ١٦,٥ بالمئة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. في هذا السياق، سجّلت نسبة الدولرة في الودائع (على صعيد القطاع المصرفي) ارتفاعاً لتصل إلى ٩٥,٨ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٣ مقارنةً بـ ٧٣,٨ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٢. في حين ارتفعت نسبة الدولرة في التسليف إلى ٩٠,٨٨ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٥٠,٦٩ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٢. وقد بلغ عدد فروع المصارف اللبنانية في الخارج ٤٦ فرعاً. أما القاعدة الرأسمالية المجمّعة للمصارف التجارية فبلغت حوالي ٥,١ مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٢٣، ما يمثّل تراجعاً بنسبة ٦٩,٥ بالمئة مقارنةً بنهاية العام ٢٠٢٢، وذلك بسبب أثر التعديل الذي أجراه مصرف لبنان على سعر الصرف الرسمي. بالرغم من ذلك، تستمرّ المصارف بالامتثال للمتطلبات العالمية بما يخص المخاطر والرسملة استناداً لمعايير بازل ٣ والمعايير الدولية للإبلاغ المالي – ٩ (IFRS9)، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٠,١٣ بالمئة في كانون الأول من العام ٢٠٢٢.

في ما يخصّ **الآليات التقليدية** المتّبعة من مصرف لبنان لتنفيذ سياسته النقدية، فقد تمّ استخدام **الأدوات** التالية خلال العام ٢٠٢٣:

- *تأمين الاستقرار النسبي لمعدّلات الفائدة* بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية ضمن الهوامش المقبولة والمستقرة دون الحد من حرية الأسواق المالية والمتعاملين، ضمن القوانين والقواعد

[٣] تمّ احتساب أرقام القطاع المصرفي القائمة على الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي على أساس سعر الصرف الرسمي الجديد (١٥٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد).

المعمول بها. في موازاة ذلك، انخفضت معدلات الفائدة المدينة على الحسابات بالليرة والحسابات بالدولار بمقدار ٥٩ نقطة أساس و٢٢١ نقطة أساس على التوالي خلال العام ٢٠٢٣. فيما شهدت معدلات الفائدة الدائنة (الفائدة على الودائع) لدى المصارف بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي انخفاضاً خلال العام ٢٠٢٣ بمقدار ٥ نقاط أساس و٣ نقاط أساس على التوالي إثر تخفيض مصرف لبنان لمعدل الفوائد. ونتيجة لذلك، ارتفع الهامش بين فائدتي التسليف بالليرة وبالدولار من ٤٠ نقطة في كانون الأول ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢ نقطة في كانون الأول ٢٠٢٣، فيما انحسر الهامش بين فائدتي الادخار بالليرة وبالدولار من ٥٤ نقطة في كانون الأول ٢٠٢٢ إلى ٥٢ نقطة في كانون الأول ٢٠٢٣. إلى ذلك، لم يطرأ أي تغيير على فوائد سندات الخزينة بكافة فئاتها خلال العام ٢٠٢٣.

- السعي إلى *تعزيز الثقة بالعملة الوطنية من خلال ضبط الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية*. انخفضت كتلة النقد المتداول بالليرة اللبنانية بنسبة ٢٧ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٣ مقارنةً بزيادة قدرها ٧٥ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٢، لتبلغ حوالي /٥٨ ٠٩٦/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢٣. وبذلك بلغ معدّل النقد في التداول بالليرة اللبنانية إلى مجموع الودائع ٤ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٣ مقارنةً بـ ٤٠,٨ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٢، بعد تعديل سعر الصرف الرسمي.

- *توفير نظام دفع محلّي آمنٍ ومتطوّر*. واصل مصرف لبنان خلال العام ٢٠٢٣ مهماته المتعلقة بتحديث أنظمة الدفع في لبنان وتطويرها والإشراف عليها بشكلٍ يتماشى مع أفضل المعايير الدولية. في هذا المجال، يقوم مصرف لبنان بالإشراف على نظام التسوية الإجمالي (BDL-RTGS) ونظام الدفع بالتجزئة (BDL-Clear)، إضافة إلى إدارة غرفة المقاصة وحسابات زبائن مصرف لبنان، سيما حسابات القطاع العام. كذلك، استمر العمل خلال العام ٢٠٢٣ على التحضير لإطلاق نظام الدفع الحكومي (BDL-PayGov) بما يتلاءم مع متطلبات الإدارات والمؤسسات العامة، حيث من المتوقع أن يتمّ إطلاقه عندما تكتمل جهوزية وزارة المالية خلال العام ٢٠٢٤. إن هذا النظام الخاص بالمدفوعات الحكومية سيتيح للوزارات والإدارات والمؤسسات العامة التي ستشترك به تحسين إدارة حساباتهم المفتوحة لدى مصرف لبنان بشكل مباشر ولحظي وإلكتروني وبأعلى المعايير والمواصفات العالمية المتعلقة بالأمان والشفافية والسرعة. كما تمّ العمل على تعديل التعميم ٦٩ المتعلّق بالمدفوعات الإلكترونية، سيما المحافظ الإلكترونية، حيث أعطى مصرف لبنان تراخيص لعدد من المحافظ الإلكترونية (Mobile Wallets) المستوفية للشروط. إن هذه المحافظ الإلكترونية تسمح لمستخدميها بتحويل الأموال فيما بينهم، تجاراً وافراد، بشكل فوري وآمن وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مصرف لبنان بالتعاون والتنسيق مع وزارة المالية على مشروع اعتماد بطاقات الدفع كوسيلة لتسديد الضرائب والرسوم لدى جميع صناديق وزارة المالية الأساسية المنتشرة على كافة الأراضي اللبنانية، وذلك بعد تركيب نقاط بيع (POS Machines) لدى هذه المراكز. وخلال العام ٢٠٢٣، بدأ العمل بتطبيق التعميم ١٦٥ المتعلّق بمقاصة وتسوية الشيكات والتحاويل النقدية

بـ "الأموال النقدية"[٤] عبر مصرف لبنان، وبالتالي ارتفع استخدام التحاويل والشكات بالدولارات الجديدة بحيث أصبحت وسيلة دفع أساسية وآمنة وبديلة عن الدفع النقدي. وفي ما يتعلّق بتعميم المعرفة حول التطورات الحاصلة بوسائل وأنظمة الدفع، أطلق المصرف دورات تدريبية متخصصة للمصارف والمؤسسات المالية ولإدارات ومؤسسات القطاع العام، وذلك بهدف ترسيخ مفهوم استخدام الأدوات والأنظمة المالية والإلكترونية وإطلاعهم على كل جديد بما يخص وسائل الدفع وأنظمتها والقوانين والتعاميم المتعلقة بأنظمة الدفع.

- *إدارة فائض السيولة وتأمين مصادر التمويل للدولة وإدارة الدين العام*. في هذا الإطار، بلغ مجموع الاكتتابات في سندات الخزينة /٣٩٥ ١٨/ مليار ليرة لبنانية خلال العام ٢٠٢٣. وقد فاقت قيمة الاستحقاقات قيمة الاكتتابات بـ /٨٢٢ ٥/ مليار ليرة لبنانية. في موازاة ذلك، حافظت معدّلات الفائدة لشهادات الإيداع والودائع لأجل في مصرف لبنان على مستوياتها خلال العام ٢٠٢٣. كما انخفضت القيمة الإسمية لشهادات الإيداع المباعة والمصدرة بالليرة اللبنانية من /١٤٣ ٤٣/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى /٩٨٦ ٣٤/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢٣. أما الودائع لأجل، فقد انخفضت قيمتها من /٨٧٥ ٥٥/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى /٤٩٤ ٥١/ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ٢٠٢٣.

هذا وقد ثابر مصرف لبنان ضمن إطار مهامه العامة على القيام بالعمليات العادية مع المصارف والمؤسسات المالية... كما تابع مصرف لبنان عملياته مع القطاع العام، الدولة والبلديات والأشخاص المعنويين من القانون العام، لجهة تأمين الخدمات التي يطلبها القطاع العام والملحوظة في قانون النقد والتسليف.

على صعيد إدارة أصوله العقارية والمالية، شهد مصرف لبنان العمليات التالية خلال العام ٢٠٢٣:

- في إطار العقارات:
  - تحقيق إيرادات مجموعها ما يوازي /٠٧٧ ١٣٧ ٠١٤ ١١/ ليرة لبنانية من عقارات مصرف لبنان المؤجرة.
- في إطار المساهمات والمشاركات:
  - تحصيل /٩٢٩ ٩٧٤ ١٧/ دولار أميركي من توزيع أنصبة أرباح من شركة ميدكلير ش.م.ل.
  - تحصيل /٩٤٩ ٥٧٥ ٥٤/ دولار أميركي من توزيع أنصبة أرباح من شركة طيران الشرق الأوسط ش.م.ل.
  - تحصيل /٥٠٠ ٣٥٧/ دولار أميركي من توزيع أنصبة أرباح من الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.
  - إعادة تقييم جميع مساهمات مصرف لبنان بالدولار الأميركي النقدي.

[٤] يُقصد بـ "الأموال النقدية" الأموال التي حُوّلت من الخارج و/أو تم تلقّيها أوراقاً نقدية (Banknotes) بالعملات الأجنبية بعد تاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ والأموال المودعة أو التي ستودع أوراقاً نقدية (Banknotes) في حسابات جديدة بالليرة اللبنانية.

- في إطار التسليفات الممنوحة للقطاع المصرفي بموجب قانوني تسهيل اندماج المصارف وإصلاح الوضع المصرفي:
  - تحصيل /٣٥٢ ٧٨٣ ٤/ دولار أميركي محلي من بنك بيبلوس ش.م.ل. نتيجة تحصيلات من ديون بنك فرعون وشيحا المغطاة بقروض ميسّرة.
  - تحصيل ما يوازي /٢٠٢ ٥٠٠/ دولار أميركي محلي و/١ ٥٨٠ ٦٢٩ ٠٠٠/ ليرة لبنانية من فرنسبنك ش.م.ل. نتيجة تحصيلات من ديون بنك المتّحد للسعودية ولبنان المغطّاة بقروض ميسرة.
  - ترصيد قرض بنك بيبلوس ش.م.ل. البالغ /١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية عند استحقاقه في ٢٠٢٣/٥/١٨.
  - ترصيد قرض بنك الموارد ش.م.ل. البالغ /٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٥.
- مواضيع مختلفة:
  - متابعة تصنيفات المصارف المراسلة والأسواق العالمية في إطار توظيف الاحتياطي بالعملات الاجنبية.
  - تأمين تقارير ومعلومات مطلوبة من مفوض المراقبة لدى مصرف لبنان وصندوق النقد الدولي.

أما بالنسبة **للآليات غير التقليدية**، فقد استمرّت هذه الآليات كجزء من السياسة النقدية غير التقليدية لمصرف لبنان، في لعب دورها التحفيزي على مستوى الاقتصاد الكلي، عن طريق السعي نحو النمو والتنمية المستدامين وخلق فرص العمل. وفي ظلّ الأزمة خلال العام ٢٠٢٣، ونظراً للظروف الاستثنائية التي يمرّ بها الاقتصاد اللبناني، فإنه لم يتم منح أي قرض مدعوم من مصرف لبنان في العام ٢٠٢٣.

إضافةً إلى ذلك، واصل مصرف لبنان خلال العام ٢٠٢٣ متابعته لملفّات اقتصاد المعرفة اللبناني لما لهذا القطاع من أثرٍ إيجابي على النمو والتنمية الشاملة والمستدامة عن طريق البناء على إمكانات رأس المال البشري اللبناني، ودفع حدود الابتكار والإبداع لديه إلى مستوياتٍ جديدة. وفي هذا المجال، تابع مصرف لبنان أعمال صناديق رأس المال الاستثماري (venture capital) والشركات الناشئة المستثمر فيها من قبل المصارف، وفقاً للتعميم ٣٣١. كما تابع عمليات بيع أوإعادة هيكلة عدد من الشركات الناشئة المستثمر بها من قبل المصارف وصناديق رأس المال الاستثماري (venture capital)، وفقاً للتعميم ٣٣١. إلا أنه كما في العام ٢٠٢٢، لم يمنح مصرف لبنان أية موافقات لشركات أو صناديق جديدة خلال العام ٢٠٢٣.

القسم الثالث: الإطار التنظيمي للسياسة النقدية

في **الإطار التنظيمي** للسياسة النقدية، أصدر مصرف لبنان خلال العام ٢٠٢٣ مجموعة من القرارات الأساسية والوسيطة بهدف تنظيم القطاعين المصرفي والمالي تماشياً مع المستجدات والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والحاجات والمعايير المحلية والدولية.

أولاً: التسليفات

- تمّ إلغاء الأحكام المتعلّقة بإلزام المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان بقبول تسديد العملاء الأقساط أو الدفعات المستحقة بالعملات الأجنبية الناتجة عن قروض التجزئة كافة، بما فيها القروض الشخصية، وذلك بالليرة اللبنانية على أساس السعر المحدّد لتعاملات مصرف لبنان مع المصارف (بقيمة وسطية تبلغ /١٥٠٧,٥/ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد). وتمّ الطلب من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان عدم قبول تسديد القروض كافة، بما فيها السكنية، الممنوحة بالعملات الأجنبية لغير المقيمين، بما في ذلك شركات الأوف شور، إلا من أموال جديدة محوّلة من الخارج.[٥]
- كما تمّ الطلب من المصارف العاملة في لبنان تنفيذ الإجراءات التالية:
  - التقيّد بأحكام المادتين ٨٦٣ و٨٦٥ من قانون أصول المحاكمات المدنية وعدم حجز المعاشات أو اقتطاع منها ما يتجاوز النسب المحدّدة فيهما.
  - التقيّد بأحكام المادة ٨٦٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية وعدم حجز المعاشات التقاعدية العائدة لموظفي القطاع العام.
  - العمل على إعادة جدولة قروض التجزئة الممنوحة بالدولار الأميركي بحيث لا تتجاوز التسديدات الشهرية المرتبطة بهذه القروض النسب المحدّدة في المادتين ٨٦٣ و٨٦٥ من قانون أصول المحاكمات المدنية وفي القرار الأساسي رقم ٧٧٧٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢١ (التعميم الأساسي رقم ٨١).[٦]

ثانياً: العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية

أصدر مصرف لبنان تعميماً يتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية تمّ بموجبه:[٧]

- منع القيام بالعمليات المصرفية أو المالية بواسطة الأجهزة الإلكترونية الجوالة والثابتة بين عملاء مصارف مختلفة تفوق قيمتها مبلغ /١٠ ٠٠٠/ دولار أميركي إلا لتلقّي طلبات التحاويل المصرفية من العميل.
- تحديد الرأسمال الأدنى للمؤسسة غير المصرفية التي تقوم بالعمليات المصرفية أو المالية بواسطة الأجهزة الإلكترونية الجوالة أو الثابتة عبر تطبيقات (Applications) أو برامج إلكترونية

[٥] القرار الوسيط رقم ١٣٥٢٥ تاريخ ٢٠٢٣/١/٢٠ (التعميم الوسيط رقم ٦٥٦).
[٦] القرار الوسيط رقم ١٣٥٤٢ تاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٨ (التعميم الوسيط رقم ٦٦٤).
القرار الوسيط رقم ١٣٥٨٩ تاريخ ٢٠٢٣/١١/٣ (التعميم الوسيط رقم ٦٨٠).
[٧] القرار الوسيط رقم ١٣٥٤٧ تاريخ ٢٠٢٣/٤/١٣ (التعميم الوسيط رقم ٦٦٧).

وذلك من خلال استعمال بطاقات و/أو حسابات مصرفية تعود لعملاء مصارف مختلفة بمبلغ عشرة مليارات ليرة لبنانية. وتمّ تحديد سقف لهذه العمليات بحيث:

١- لا يتعدّى مجموع الأموال المُرسلة من كل عميل عبر التطبيق الواحد مبلغ /١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية يومياً ومبلغ /١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية شهرياً للعمليات التي تجري بالليرة اللبنانية، ومبلغ /٣٠٠/ دولار أميركي يومياً و/٣ ٠٠٠/ دولار أميركي شهرياً أو ما يوازيها بالعملات الأجنبية الأخرى للعمليات التي تجري بالعملات الأجنبية.

٢- لا يتعدّى مجموع الأموال المُتلقّاة من كل عميل عبر التطبيق الواحد مبلغ /١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية يومياً ومبلغ /١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية شهرياً للعمليات التي تجري بالليرة اللبنانية، ومبلغ /٦٠٠/ دولار أميركي يومياً و/٦ ٠٠٠/ دولار أميركي شهرياً أو ما يوازيها بالعملات الأجنبية الأخرى للعمليات التي تجري بالعملات الأجنبية.

- تحديد الرأسمال الأدنى للمؤسسة غير المصرفية التي تقدّم خدمات "المحفظة الإلكترونية" (Electronic Wallet) بمبلغ عشرة مليارات ليرة لبنانية ووضع سقف للأموال المتوفّرة في كل "محفظة إلكترونية"، على أن لا يتعدّى مجموعها للشخص الطبيعي في أي وقت مبلغ /١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية أو مبلغ /٣ ٠٠٠/ دولار أميركي. وفي حال كان العميل شخصاً معنوياً (تاجر أو صناعي أو من أصحاب المهن الحرة...) يكون سقف الأموال المتوفّرة في المحفظة أربعة مليارات ليرة لبنانية أو /٥٠ ٠٠٠/ دولار أميركي.
- تحديد سقف لعمليات "المحفظة الإلكترونية" بحيث:

١- لا يتعدّى مجموع الأموال المُرسلة أو المتلقّاة من كل عميل عبر "المحفظة الإلكترونية" الواحدة مبلغ /١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية يومياً ومبلغ /١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية شهرياً للعمليات التي تجري بالليرة اللبنانية ومبلغ /٣٠٠/ دولار أميركي يومياً و/٣ ٠٠٠/ دولار أميركي شهرياً أو ما يوازيها بالعملات الأجنبية الأخرى للعمليات التي تجري بالعملات الأجنبية.

٢- السماح للمؤسسات التي تقوم بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية، بعد الاستحصال على موافقة مسبقة من مصرف لبنان، باعتماد أنموذج "إعرف عميلك إلكترونياً" (E-KYC) بغية التعرف على عملائها الجدد (New Onboarding Customers) من الأشخاص الطبيعيين، وذلك للقيام بفتح حسابات لا تتعدى قيمتها /١٠ ٠٠٠/ دولار أميركي و/أو لتنفيذ عمليات مصرفية ومالية، وفقاً للحالة. إلا أنه يمكن للمجلس المركزي، لأسباب يقدّرها، الموافقة على اعتماد سقف لهذه الحسابات يتعدّى المبلغ المحدّد أعلاه. كما يمكن اعتماد أنموذج "إعرف عميلك إلكترونياً" (E-KYC) لتجديد و/أو لتعديل أنموذج "إعرف عميلك" (KYC).

- إلزام جميع المؤسسات اللبنانية غير المصرفية التي تقوم بعمليات التحاويل النقدية داخل لبنان أو التحاويل الخارجية بالوسائل الإلكترونية، بأن يكون رأسمالها خمسين مليار ليرة لبنانية، على الأقل، يحرّر ويدفع كاملاً كما تدفع أية زيادة لاحقة عليه بالكامل دفعة واحدة لدى مصرف لبنان.

- إلزام المؤسسات الأجنبية التي تتعاطى عمليات التحاويل النقدية الخارجية بالوسائل الإلكترونية أن تخصّص لأعمال فرعها في لبنان مبلغ خمسين مليار ليرة لبنانية، على الأقل، يحرّر ويدفع كاملاً كما تدفع أية زيادة لاحقة عليه بالكامل دفعة واحدة لدى مصرف لبنان.
- إلزام المؤسسات التي تقوم بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية:
  - تطبيق إجراءات حماية البيانات ذات الطابع الشخصي.
  - اعتماد التوقيع الإلكتروني العادي (Non-qualified E-signatures) على أن تتوفّر شروط تقنية معينة، وذلك بالنسبة لعمليات التجزئة (Retail Transactions) ولعمليات المحفظة الإلكترونية.

ثالثاً: التسوية الإلكترونية العائدة "للأموال النقدية"

فرض مصرف لبنان على المصارف والمؤسسات المالية كافة المشتركة في نظام الدفع الوطني (BDL-NPS) فتح حسابات جديدة لديه بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي مخصّصة، حصراً، لإجراء جميع العمليات المتعلّقة بتسوية مقاصة الشيكات والتحاويل الإلكترونية الخاصة بـ "الأموال النقدية" اي الأموال التي حوّلت من الخارج و/أو تم تلقّيها أوراقاً نقدية (Banknotes) بالعملات الأجنبية بعد تاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ والأموال المودعة أو التي ستودع أوراقاً نقدية (Banknotes) في حسابات جديدة بالليرة اللبنانية. وقد بدأ العمل بالتحاويل والمقاصة الخاصة بهذه الأموال اعتباراً من ٢٠٢٣/٦/١٢. كما تم إخضاع "الأموال النقدية" بالليرة اللبنانية للاحتياطي الإلزامي.[٨]

رابعاً: مراكز القطع

- تم الطلب من المصارف بأن تقوم بتصفية مراكز القطع المدينة المفتوحة كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وذلك تدريجياً على فترة خمس سنوات.[٩] ألغي هذا التدبير بعد أن تم تعديل طريقة احتساب مركز القطع المفتوح (POSITION OUVERTE - OPEN POSITION) بكل عملة أجنبية على حدة، الأمر الذي أدّى إلى تجاوز بعض المصارف مركز القطع الصافي الدائن (Long Position) أو المدين (Short Position).[١٠]
- تم إلغاء جميع الموافقات العادية والاستثنائية الممنوحة للمصارف من مصرف لبنان المتعلقة بمراكز القطع الثابتة وبمراكز القطع البنيوية الأخرى وأي موافقات أخرى استثنائية مرتبطة بمراكز القطع.[١١]

[٨] القرار الأساسي رقم ١٣٥٤٨ تاريخ ٢٠٢٣/٤/١٩ (التعميم الأساسي رقم ١٦٥)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٥٥ تاريخ ٢٠٢٣/٦/٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٦٩)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٥٦ تاريخ ٢٠٢٣/٦/١٩ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٠).
[٩] القرار الوسيط رقم ١٣٥٢٨ تاريخ ٢٠٢٣/١/٢٠ (التعميم الوسيط رقم ٦٥٩).
[١٠] القرار الوسيط رقم ١٣٥٦٦ تاريخ ٢٠٣٤/٧/٢٤ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٥)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٧٨ تاريخ ٢٠٢٣/٩/١١ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٧).
[١١] القرار الوسيط رقم ١٣٥٦٦ تاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٤ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٥)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٩٣ تاريخ ٢٠٢٣/١١/١٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٨٣).

- تم منح المصارف مركز القطع الدائن الخاص (Special Long FX Position)، وهو يمثّل التحوط (Hedge) المقبول والذي يساوي القيمة بالدولار الأميركي لعناصر الأموال الخاصة الأساسية المؤهّلة بأن تكون مُعَنْوَنَة بالعملات الأجنبية بحسب المعايير الدولية للتقارير المالية و/أو النصوص التنظيمية والتطبيقية، بحيث ينزّل مركز القطع الدائن الخاص من مركز القطع المفتوح بغية احتساب مركز القطع العملاني (FX Trading Position). وتم منح المصارف مهلة حدّها الأقصى تاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ لتصفية أي تجاوز في مراكز القطع العملانية الصافية الدائنة المحتسبة كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١، ومهلة لتصفية مراكز القطع المفتوحة المدينة (Short FX Open Position)، تدريجياً، بحيث لا تتعدّى في نهاية العام ٢٠٢٤ نسبة ٥٠ بالمئة، بحد أقصى، من قيمة التجاوز المحتسب كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١، على أن يتم تصفية كامل هذا التجاوز خلال مهلة حدّها الأقصى نهاية العام ٢٠٢٥.[١٢]
- تم إلغاء الطريقة المعتمدة لإدراج فروقات القطع الناتجة عن التقييم الدوري لمركز القطع البنيوي الناجم عن المساهمات بالعملات الأجنبية في المصارف والمؤسسات المالية الغير مقيمة، الممولة بالعملة اللبنانية، في كل من الوضعية المالية العائدة للمؤسسة المساهمة (المصرف أو المؤسسة المالية) والوضعية المجمّعة، بحيث أصبح يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.[١٣]

خامساً: بيانات إحصائية

تم الطلب من المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية وشركات الإيجار التمويلي كافة، عند التصريح فصلياً عن استثمارات المقيمين بقيم منقولة صادرة عن غير مقيمين، التعبير عن جميع المبالغ بالقيمة المقابلة بالدولار الأميركي (بالوحدات)، استناداً إلى أسعار الصرف السائدة في آخر يوم من كل فصل.[١٤]

سادساً: أموال خاصة

- تم الطلب من المصارف عدم توزيع أنصبة أرباح على حقوق حملة الأسهم العادية عن السنوات المالية ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣.[١٥]
- تم الطلب من المصارف إعادة تقييم كامل الموجودات العقارية (أراضٍ وأبنية) المملوكة منها بكامل أسهمها والموجودات العقارية المملوكة بكامل أسهمها من الشركات العقارية التي تساهم فيها هذه المصارف وفقاً لأحكام المادة ١٥٣ من قانون النقد والتسليف وذلك سنوياً ولمدة خمس سنوات، في حال لحظ القانون إمكانية ذلك وشرط تحقّق وموافقة المجلس المركزي لمصرف لبنان من صحة عملية إعادة التخمين على نفقة المصرف المعني، بحيث يتم تقييم هذه الموجودات

[١٢] القرار الوسيط رقم ١٣٥٩٣ تاريخ ٢٠٢٣/١١/١٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٨٣).
[١٣] القرار الوسيط رقم ١٣٥٦٧ تاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٤ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٦)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٧٨ تاريخ ٢٠٢٣/٩/١١ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٧)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٩٣ تاريخ ٢٠٢٣/١١/١٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٨٣).
[١٤] القرار الوسيط رقم ١٣٥٤٤ تاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٨ (التعميم الوسيط رقم ٦٦٥).
[١٥] القرار الوسيط رقم ١٣٥٢٨ تاريخ ٢٠٢٣/١/٢٠ (التعميم الوسيط رقم ٦٥٩)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٦٧ تاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٤ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٦).

بالدولار الأميركي النقدي (Fresh Dollar) ويتم اعتماد سعر صرف للدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية على أساس السعر المعلن على المنصة الإلكترونية المعتمدة من مصرف لبنان كما في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ولاحقاً كما في ٣١ كانون الأول من كل عام. ويقبل، ٧٥ بالمئة من ربح التحسين الناتج عن إعادة التخمين هذه ضمن الأموال الخاصة الأساسية فئة حملة الأسهم العادية.[١٦]

سابعاً: إجراءات استثنائية

- تم تعديل سعر الصرف المعتمد لتسديد سحوبات أو عمليات الصندوق نقداً من الحسابات أو من المستحقات العائدة للعملاء بالدولار الأميركي أو بغيرها من العملات الأجنبية، وذلك بالليرة اللبنانية بحيث أصبح /١٥ ٠٠٠/ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد (التعميم الأساسي رقم ١٥١). ومدّد العمل بهذا الإجراء لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١.[١٧]
- أصدر مصرف لبنان تعاميم وسيطة، خلال العام ٢٠٢٣، مدّد فيها العمل بأحكام التعميم الأساسي رقم ١٦١ الذي فرض على المصارف تسديد المبالغ التي تعود لعملائها بالليرة اللبنانية، أوراقاً نقدية (Banknotes)، بالدولار الأميركي على أساس سعر الصرف المعلن بشكلٍ يومي لليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي لعمليات التداول المنفّذة على المنصة الإلكترونية لعمليات الصرافة "Sayrafa" في اليوم السابق، بحيث انتهى العمل بأحكام هذا التعميم بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٣٠.[١٨]
- تمّ تمديد العمل لغاية صدور الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤ ونشرها في الجريدة الرسمية بالأحكام التالية:[١٩]
  - "المادة السادسة مكرّر" من القرار الأساسي رقم ٦٨٥٦ تاريخ ١٩٩٧/١٢/١٩ (التعميم الأساسي رقم ٣٦) المتعلّقة بتسديد أصل وفائدة سندات الدين كافة المصدرة من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان والقيم المنقولة التي تمثّل قروض الدعم، المودعة لدى وديع (Custodian) في لبنان، في حسابات أصحاب الحق المفتوحة لدى المصارف العاملة في لبنان، والمتعلّقة بتطبيق ذات الإجراءات الاستثنائية المطبّقة من قبل شركة "ميدكلير ش.م.ل." على تحويل سندات الدين والقيم المنقولة كافة المشار إليها في هذه المادة إلى الخارج.
  - "المادة عشرون" من النظام المرفق بالقرار الأساسي رقم ٧٢٢٤ تاريخ ١٩٩٩/٢/١١ (التعميم الأساسي رقم ٦١) المتعلّقة بتسديد أصل وفائدة شهادات الإيداع والشهادات المصرفية كافة، المصدرة من المصارف العاملة في لبنان والمودعة لدى وديع

[١٦] القرار الوسيط رقم ١٣٥٢٨ تاريخ ٢٠٢٣/١/٢٠ (التعميم الوسيط رقم ٦٥٩)، والقرار الوسيط رقم ١٣٦٠٠ تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٨ (التعميم الوسيط رقم ٦٨٥).

[١٧] القرار الوسيط رقم ١٣٥٢٦ تاريخ ٢٠٢٣/١/٢٠ (التعميم الوسيط رقم ٦٥٧)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٦٢ تاريخ ٢٠٢٣/٧/٥ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٣).

[١٨] القرار الوسيط رقم ١٣٥٣٠ تاريخ ٢٠٢٣/١/٣٠ (التعميم الوسيط رقم ٦٦٠)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٣٥ تاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٢ (التعميم الوسيط رقم ٦٦٣)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٤٦ تاريخ ٢٠٢٣/٣/٣١ (التعميم الوسيط رقم ٦٦٦).
القرار الوسيط رقم ١٣٤٩٥ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١ (تعميم وسيط رقم ٦٤٨).

[١٩] القرار الوسيط رقم ١٣٥٦١ تاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٢)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٩٧ تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٨ (التعميم الوسيط رقم ٦٨٤).

(Custodian) في لبنان، في حسابات أصحاب الحق المفتوحة لدى المصارف العاملة في لبنان، والمتعلّقة بتطبيق ذات الإجراءات الاستثنائية المطبّقة من قبل شركة "ميدكلير ش.م.ل." على تحويل شهادات الإيداع والشهادات المصرفية كافة المشار إليها في هذه المادة إلى الخارج.

- "المادة الرابعة" من القرار الأساسي رقم ١٣١٠٠ تاريخ ٢٠١٩/٩/٣ (التعميم الأساسي رقم ١٤٧) والمتعلّقة بتخفيض معدل الفوائد الدائنة على الودائع لدى المصارف.

- تم تمديد العمل لغاية صدور الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤ ونشرها في الجريدة الرسمية بالأحكام التالية:[٢٠]

- "المادة الرابعة مكرّر" من القرار الأساسي رقم ٥٢٥٨ تاريخ ١٩٩٣/٩/١٧ (التعميم الأساسي رقم ١٤) والمتعلقة بتخفيض الفوائد على الودائع لأجل بالدولار الأميركي المودعة لدى مصرف لبنان من المصارف العاملة في لبنان بنسبة ٥٠ بالمئة ودفع، استثنائياً، نصفها بالدولار الأميركي والباقي بالليرة اللبنانية.
- "المادة السادسة مكرّر" من القرار الأساسي رقم ٧٥٣٤ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٢ (التعميم الأساسي رقم ٦٧) والمتعلقة بتخفيض فوائد شهادات الإيداع بالدولار الأميركي المصدرة من مصرف لبنان والتي تملكها المصارف العاملة في لبنان بنسبة ٥٠ بالمئة ودفع، استثنائياً، نصفها بالدولار الأميركي والباقي بالليرة اللبنانية.

- تم تعديل سعر الصرف المعتمد للتسديد التدريجي بالليرة اللبنانية لجزء من ودائع بالعملات الأجنبية عملاً بالتعميم الأساسي رقم ١٥٨، بحيث أصبح /١٥ ٠٠٠/ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد.[٢١] من ثم تم تمديد العمل بأحكام هذا التعميم بحيث تطبّق شروطه لمدة سنة قابلة للتعديل أو للتجديد اعتباراً من أول تموز ٢٠٢٣، ويبقى سارياً لغاية تحرير جميع الأموال التي يمكن تحويلها إلى "الحساب الخاص المتفرع". كذلك تم إلغاء التسديد بالليرة اللبنانية بحيث تم حصر السحب من "الحسابات الخاصة المتفرعة" المفتوحة لدى المصارف كافة بمبلغ سنوي حده الأقصى /٨٠٠ ٤/ دولار أميركي بدلاً من /٦٠٠ ٩/ دولار أميركي يدفع نقداً (Banknotes) وذلك وفقاً لما يلي:[٢٢]

- /٤٠٠/ دولار أميركي، شهرياً، من المبالغ المحوّلة إلى هذه الحسابات قبل ٢٠٢٣/٧/١، في ما خصّ المستفيدين من أحكام هذا القرار قبل ٢٠٢٣/٧/١.
- /٣٠٠/ دولار أميركي، شهرياً، من المبالغ المحوّلة إلى هذه الحسابات بعد ٢٠٢٣/٦/٣٠، في ما خصّ العملاء الذين لم يستفيدوا من أحكام هذا القرار قبل تاريخ ٢٠٢٣/٧/١.

[٢٠] القرار الوسيط رقم ١٣٥٤٩ تاريخ ٢٠٢٣/٤/٢٥ (التعميم الوسيط ٦٦٨)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٩٧ تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٨ (التعميم الوسيط رقم ٦٨٤).
[٢١] القرار الوسيط رقم ١٣٥٢٧ تاريخ ٢٠٢٣/١/٢٠ (التعميم الوسيط رقم ٦٥٨).
[٢٢] القرار الوسيط رقم ١٣٥٦٣ تاريخ ٢٠٢٣/٧/٥ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٤)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٨٠ تاريخ ٢٠٢٣/٩/١٥ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٨).

كما تم السماح باستفادة أصحاب الحسابات من أحكام التعميم الأساسي رقم ١٥٨ عن حساباتهم التي كانت موجودة لدى أي مصرف (المصرف المحوّل منه) بالعملات الأجنبية قبل تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١ وتم تحويلها بعد هذا التاريخ إلى مصرفٍ آخر (المصرف المحوّل إليه)، وذلك في حال تم إعادة المبالغ التي يحق له الاستفادة منها عملاً بأحكام هذا التعميم إلى "المصرف المحوّل منه".[٢٣]

- تم إلغاء الدعم على القمح والأدوية والمستلزمات الطبية وتعديل سعر الصرف المعتمد لتسديد القروض الممنوحة للمتضررين من الانفجار في مرفأ بيروت بحيث أصبح /١٥ ٠٠٠/ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد.[٢٤]
- تم التحظير على المصارف:
  - التداول بالعملات الأجنبية، من غير "الأموال الجديدة"، مع زبائنها إلا وفقاً للسعر المحدد في التعميم الأساسي رقم ١٥١ وفي ما بعد وفقاً لسعر الصرف المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف (أي في حينه /١٥ ٠٠٠/ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد).[٢٥]
  - بيع وشراء الشيكات والحسابات المصرفية بالليرة اللبنانية لحسابها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإصدار شيكات مصرفية بالعملات الأجنبية أو بالليرة اللبنانية باسم مصرف آخر إلا إذا تم تضمين الشيك اسم المستفيد الذي يقتضي أن تودع قيمة الشيك في حسابه.[٢٦]
- تم الفرض على المصارف، عند إصدار شيكات مصرفية وشيكات مصدّقة بالليرة اللبنانية التأكد، على مسؤوليتها، أن الغاية من طلب إصدار هذه الشيكات مشروعة (تسديد ضرائب ورسوم وتأمينات قضائية...) ولا تؤدّي إلى عمليات المضاربة على العملة الوطنية.[٢٧]
- تم الإيعاز للمصارف بعدم فرض أي نوع من العمولات الجديدة على حسابات الودائع لم تكن مفروضة قبل تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١، وإعداد لائحة تتضمّن المعلومات الدقيقة والموثّقة عن الكلفة الفعلية للحسابات التي تترتّب على العميل وعن طريقة احتسابها وعن آلية استيفائها، بحيث لا يتم فرض أي عمولات غير مصرّح عنها في هذه اللائحة، كما يجب نشر هذه اللائحة في مكان واضح داخل المركز الرئيسي وفي الفروع كافّة وعلى الموقع الإلكتروني للمصرف.[٢٨]

القسم الرابع: إصدار النقد

[٢٣] القرار الوسيط رقم ١٣٥٩٢ تاريخ ٢٠٢٣/١١/١٧ (التعميم الوسيط رقم ٦٨٢).
[٢٤] القرار الوسيط رقم ١٣٥٣١ تاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ (التعميم الوسيط رقم ٦٦١).
[٢٥] القرار الوسيط رقم ١٣٥٣١ تاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ (التعميم الوسيط رقم ٦٦١)، والقرار الوسيط رقم ١٣٥٥٧ تاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٠ (التعميم الوسيط رقم ٦٧١).
[٢٦] القرار الوسيط رقم ١٣٥٣٢ تاريخ ٢٠٢٣/٢/٦ (التعميم الوسيط رقم ٦٦٢).
[٢٧] القرار الوسيط رقم ١٣٥٣٢ تاريخ ٢٠٢٣/٢/٦ (التعميم الوسيط رقم ٦٦٢).
[٢٨] القرار الوسيط رقم ١٣٥٨٧ تاريخ ٢٠٢٣/١٠/٣ (التعميم الوسيط رقم ٦٧٩).

في ما خص إصدار النقد، كانت وضعية الأوراق النقدية والنقود المعدنية من تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ إلى تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١ كالتالي:

حركة ووضعية الأوراق النقدية والنقود المعدنية

للعام ٢٠٢٣

النقد المتداول ل.ل. في ٢٠٢٣/١٢/٣١	
إجمالي أوراق ونقود	٥٨ ٠٩٥ ٧٠١ ٢٨٩ ٥٧٥

الأوراق النقدية المتلفة خلال العام	
عدد الأوراق	٢٩ ٨٥٩ ٠١٢
القيمة ل.ل.	١ ٠٢٩ ٣٧٨ ٧٢٢ ٠٠٠
عدد العمليات	١٨٦

إرساليات إلى الصناديق		أوراق نقدية	نقود معدنية
عدد الأوراق/القطع		٤٥٠ ٣٦٠ ٠٠٠	٠
القيمة ل.ل.		٥٨ ٤٢٥ ٠٧٢ ٦٩٢ ٠٠٠	٠
عدد العمليات	مركز	١١٨	٠
	فروع	٣٥	٠

إرساليات من الصناديق		أوراق نقدية	نقود معدنية
عدد الأوراق/القطع		١٩ ٩٣٥ ٠٠٠	٠
القيمة ل.ل.		١ ٩٩٣ ٥٣٧ ٧٦٧ ٢٢٥	٠
عدد العمليات	مركز	٩	٠
	فروع	٢٠	٠

القسم الخامس: قائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١

(القيم بملايين الليرات اللبنانية)

سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي	١٥ ٠٠٠	١ ٥٠٧,٥

الموجودات	التغيّر	٢٠٢٣	٢٠٢٢ (معدّلة)*
ذهب	▲	٢٨٧ ٤٨١ ١٤٢	٢٥ ١٠١ ٩٨٤
مجموع الموجودات بالعملات الأجنبية	▲	٢١٧ ٩١٥ ١٨١	٢٢ ٨٨٩ ٩٢٧
الصندوق والحسابات مع المصارف	▲	١٣٧ ٨٣٧ ٤٣١	١٤ ٢٤٧ ٩٧٥
الحسابات مع باقي القطاع المالي	◄►	٠	٠
الحسابات مع هيئات ومؤسسات دولية	▲	١ ٥٠٨ ٧٨٧	٤٥٤ ٦٩١
أوراق وموجودات مالية	▲	٧٨ ٥٦٨ ٩٦٣	٨ ١٨٧ ٢٦٢
مجموع المحفظة المالية	▲	٦٥ ٩٨٣ ٤٥٩	٦٠ ٦٣٤ ٣١٧
محفظة أوراق مالية	▲	١٢ ٩٣٤ ٨٤١	١ ١٦٠ ١١٧
سندات خزينة لبنانية	▼	٥٣ ٠٤٨ ٦١٧	٥٩ ٤٧٤ ٢٠٠
مجموع التسليفات	▲	٢٦٥ ٤٩٨ ٦٦٤	١٨ ٣٢٩ ٩٩٠
التسليفات للقطاع العام[١]	▲	٢٤٩ ٢٠٣ ٣٣١	٠
التسليفات للقطاع المالي	▼	١٥ ٩٨٧ ٠١٧	١٧ ٩٨٨ ٣٨٨
التسليفات للقطاع الخاص	▼	٣٠٨ ٣١٦	٣٤١ ٦٠٢
فروقات تقييم الذهب والعملات الأجنبية - المادة ١١٥ ق.ن.ت.[٢]	▲	٥١٢ ٤٨٦ ٢٦٦	٠
صندوق تثبيت القطع - المادة ٧٥ ق.ن.ت.[٣]	▲	١٣٤ ٨١٥ ٥٦٠	٥٧ ٣٥٤ ٥٣٥
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة[٤]	▲	١١٨ ٩٧١ ٢٦١	٩٠ ٥٦٥ ٩٠٦
مجموع الذمم والحسابات الانتقالية	▲	١٥ ٠٥٢ ٢٧٧	١٠ ٥٧٤ ٠٦٧
مدينون مختلفون[٥] [٦]	▲	١٠ ٨٣٩ ٣٨٨	٧ ٢٣٣ ٨٩٣
قيم برسم القبض	▲	٣ ٨٨٠ ١١٩	٣ ٢٤٢ ٤٢٧
حسابات الارتباط والتسوية[٤]	▲	٣٣٢ ٧٧١	٩٧ ٧٤٦
موجودات ناتجة عن عمليات مقايضة على أدوات مالية[٤]	◄►	٠	٠
مجموع الموجودات المادية	▲	٢ ١٧٩ ٠٣٧	٥٢٥ ٩١٢
الموجودات المخزونة	▲	١ ٦٥٨ ٣٦٧	٩٤ ٦١١
الموجودات الثابتة المادية ممتلكة استيفاء لدين	◄►	٢٨٧ ٧٣٢	٢٨٧ ٧٣٢
الموجودات الثابتة المادية لاستعمال المصرف	▲	٢٣٢ ٩٣٩	١٤٣ ٥٦٩
مجموع الموجودات	▲	**١ ٦٢٠ ٣٨٢ ٨٤٨**	**٢٨٥ ٩٧٦ ٦٣٨**

*جرى تعديل (Restatement) قائمة المركز المالي كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ (البندين ٣ و٤) نتيجة قرار المجلس المركزي رقم ٤٥/٣٦/٢٣ تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠ والمتعلق بتعديل الدليل المحاسبي. وعليه، يرجى مراجعة الشروحات الملحقة.

قائمة المركز المالي كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ (تابع)

(القيم بملايين الليرات اللبنانية)

سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي	١٥٠٠٠	١٥٠٧,٥

المطلوبات والأموال الخاصة	التغيّر	٢٠٢٣	٢٠٢٢(معدّلة)
النقد في التداول	▼	٥٨ ٠٩٥ ٥٧٨	٨٠ ١٧١ ٣٤٩
مجموع الودائع	▲	١ ٥٣٨ ٨٥٩ ١٥٠	١٧٨ ٠٣٥ ٧٤٩
ودائع المصارف	▲	١ ٢٢٤ ١٠٩ ٩٨١	١٤٥ ٣٧٥ ٥٢٧
ودائع باقي القطاع المالي	▲	١١٤ ٥٦١ ٩٥٩	١٢ ٩٣٣ ٠٣١
ودائع الهيئات والمؤسسات الدولية	▲	٦٤ ٢٣١	١٦ ٥٦٨
ودائع حكومات	◄►	٠	٠
ودائع القطاع العام[٦]	▲	١٩٨ ٥٩٥ ٧٩٧	١٩ ٣٤١ ٤١٥
ودائع القطاع الخاص	▲	١ ٥٢٧ ١٨٢	٣٦٩ ٢٠٧
مجموع الذمم والحسابات الانتقالية	▲	٤ ٠٦١ ٠٧٠	٢ ٧٥٨ ٠١٣
قيم برسم الدفع	▲	٣ ٢٥٥ ٨٩٤	٢ ٢١٢ ٣٦٣
دائنون مختلفون	▲	٧٦٩ ٣٢٩	٢٥١ ٧٦٢
حسابات الارتباط والتسوية	▼	٣٥ ٨٤٧	٢٩٣ ٨٨٨
قروض من الخارج	▲	١ ٧١٧ ١٠٤	١٨٠ ٩١٥
المؤونات لمواجهة أخطار وأعباء	▲	٧ ٠٨٩ ٩٩٨	٤ ٥٠٥ ٩٣٣
فروقات تقييم مادة ١١٥ من ق.ن.ت.[٢]	▼	٠	١٩ ١٣١ ٠٥٣
مجموع المطلوبات	▲	١ ٦٠٩ ٨٢٢ ٨٩٩	٢٨٤ ٧٨٣ ٠١٢
مجموع الأموال الخاصة	▲	١٠ ٥٥٩ ٩٤٩	١ ١٩٣ ٦٢٦
فروقات إعادة تقييم الموجودات الثابتة المالية	▲	٩ ٦١٩ ٤٨٨	٥٦٩ ٧١١
الاحتياطيات	▲	٧٨٩ ٦٩٦	٤٧٣ ١٥١
الهبات المخصصة	◄►	١٥٠ ٧٥٠	١٥٠ ٧٥٠
الرأسمال	◄►	١٥	١٥
النتائج (أرباح)	◄►	٠	٠
مجموع المطلوبات والأموال الخاصة	▲	١ ٦٢٠ ٣٨٢ ٨٤٨	٢٨٥ ٩٧٦ ٦٣٨

١- إن التسليفات للقطاع العام تتضمن تسهيلات لوزارة المالية استناداً إلى المادتين ٨٥ و٩٧ من ق.ن.ت.. قام مصرف لبنان منذ نهاية العام ٢٠٠٧ بتسديد مدفوعات عن الدولة اللبنانية بالعملات الأجنبية من احتياطاته وذلك ريثما تقوم الدولة بسداد هذه المبالغ بالعملة الأجنبية لاحقاً. لقاء هذه المدفوعات، تمّ تخصيص قيمة موازية بالليرة اللبنانية بمثابة ضمانة نقدية وفقاً لمعدل صرف مقداره ١ ٥٠٧,٥ ليرة لبنانية للدولار الواحد. وبعد أن تمّ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١ اعتماد معدل صرف ١٥ ٠٠٠ ١ بدلاً من ١ ٥٠٧,٥ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد، أصبح الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملات الأجنبية يفوق قيمة الضمانة النقدية، فنتج عن ذلك "صافي مدين" لصالح مصرف لبنان، ما استوجب إظهار ما يوازي بالليرة اللبنانية رصيد المدفوعات الصافي التراكمي والبالغ ١٦,٥١٨ مليار دولار أميركي ضمن بند تسليفات للقطاع العام جهة الموجودات.

٢- المادة ١١٥ التي تنص على فتح حساب خاص باسم الخزينة تقيد فيه: أ - الفروق بين ما يوازي موجودات "المصرف" من ذهب وعملات أجنبية بالسعر القانوني وبين السعر الفعلي لشراء أو بيع هذه الموجودات، ب - الأرباح أو الخسائر الناتجة، في موجودات "المصرف" من ذهب وعملات أجنبية، عن تعديل سعر الليرة اللبنانية القانوني أو سعر إحدى العملات الأجنبية والمبالغ الملحوظة بالمادتين ٥٥ و٦٤.

٣- وفقاً للمادة ٧٥ من ق.ن.ت. وقرار المجلس المركزي رقم ٢٣/١٤/١ بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٢٦، تم فتح حساب خاص تحت إسم "صندوق تثبيت القطع"، بحيث تقيّد فيه كافة عمليات التدخل في سوق القطع لتثبيت سعر الصرف ابتداءً من ٢٠٢٠. لذلك، تم نقل مجموع الأعباء الناتجة عن هذه العمليات من حسابات الارتباط والتسوية إلى البند الجديد باسم "صندوق تثبيت القطع - المادة ٧٥ ق.ن.ت.".

٤- وفقاً لقرار المجلس المركزي رقم ٤٥/٣٦/٢٣ المنعقد في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠، تمّ تعليق القرارات المتعلقة بالـ "Seigniorage" وتعديل الدليل المحاسبي. وعليه، تمّ نقل مجموع الأعباء المؤجلة الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة من حسابات الارتباط والتسوية والموجودات الناتجة عن عمليات مقايضة على أدوات مالية إلى البند الجديد باسم "عمليات السوق المفتوحة المؤجلة".

٥- إن بند مدينون مختلفون يتضمن قسائم سندات خزينة غير مقبوضة بقيمة ٥٣٠ ٣ مليار ل.ل. عن ٢٠٢٣، و٧٢٩ ٣ مليار ل.ل عن ٢٠٢٢، و٢٨٩ ٣ مليار ل.ل. عن ٢٠٢١.

٦- تمّ إعادة تصنيف مبلغ ٦٤٤ ٦٠٢ ١٢ مليون ل.ل. عائد إلى أموال للقطاع العام قيد العدّ والفرز من بند "مدينون مختلفون" جهة الموجودات إلى "ودائع القطاع العام" جهة المطلوبات.

مصرف لبنان

مديرية الشؤون الخارجية

ص.ب. : ٤٤٥٥ - ١١ بيروت- لبنان

هاتف : ٣٤٣٢٤٩ ٠٠٩٦١١

بريد الكتروني : bdlext@bdl.gov.lb